



منتدى الاستراتيجيات الأردني
JORDAN STRATEGY FORUM

أين يقف الأردن في مؤشر سيادة القانون لعام 2022؟



1. مقدمة:

مؤسسة "مشروع العدالة العالمية":

أ. الرؤية: الوصول إلى عالم يسوده القانون، تقوم فيه المجتمعات على أسس نشر العدالة، والفرص، والسلام.

ب. الرسالة: بناء المعرفة، وزيادة مستوى الوعي العام لدى الأفراد، وتشجيع النهوض بسيادة القانون حول العالم.

ج. الأهداف:

1. زيادة مستوى فهم سيادة القانون وأهميته.
2. زيادة مستوى التزام الحكومات بالقانون.
3. زيادة التنوع الثقافي حول سيادة القانون.

في 26 تشرين الأول 2022، أصدرت مؤسسة مشروع العدالة العالمية نتائج **مؤشر سيادة القانون للعام 2022**، والذي يقوم بتقييم أداء 140 دولة بالاستناد إلى أربعة مبادئ عالمية هي المساءلة، وعدالة القوانين، وشفافية الحكومة، والقدرة على الوصول إلى العدالة الكاملة.

انطلق "مشروع العدالة العالمية" في واشنطن في عام 2006. وقد تمت تأسيسه كجهة مستقلة وغير ربحية في عام 2009. وتهدف مؤسسة مشروع العدالة العالمية إلى نشر المعرفة، وبناء الوعي، وتحفيز العمل لتعزيز سيادة القانون في جميع أنحاء العالم، إيماناً منها بأهمية سيادة القانون في الحد من الفساد، ومكافحة الفقر والمرض، وحماية الناس من الظلم.

إن الهدف العام من ملخص السياسات الصادر عن منتدى الاستراتيجيات الأردني، هو تسليط الضوء على موقع الأردن في مؤشر سيادة القانون لعام 2022، إضافةً إلى تقديم بعض التوصيات التي تهدف إلى تحسين أداء الأردن في المؤشر. حيث ان تعزيز سيادة القانون له العديد من الفوائد:

1. يؤثر على حياة جميع الناس أينما كانوا.
2. يعتبر الأساس لنشر العدالة، وإتاحة الفرص، وتحقيق السلام في المجتمعات.
3. شرط أساسي لتحقيق التنمية، وتفعيل المساءلة، واحترام الحقوق الأساسية.
4. ينهض بعملية التنمية الشاملة؛ حيث تشير مؤسسة "مشروع العدالة العالمية" إلى وجود ترابط ما بين سيادة القانون ومعدلات النمو الاقتصادي، ونشر السلام، والحد من اللامساواة، وتحسين الصحة، وجودة التعليم.

2. إطار عمل مؤشر سيادة القانون:

يقوم مؤشر سيادة القانون الصادر عن مؤسسة "مشروع العدالة العالمية" بقياس مدى توائم المؤسسات والعادات المجتمعية مع القوانين ضمن ثمانية محاور رئيسية يندرج ضمنها 44 مؤشراً كما هو موضح أدناه:



غياب الفساد

1. استغلال المسؤولين الحكوميين للمناصب العامة لتحقيق مكاسب شخصية.
2. استغلال المسؤولين في السلطة القضائية للمناصب العامة لتحقيق مكاسب شخصية.
3. استغلال المسؤولين في الجهاز العسكري للمناصب العامة لتحقيق مكاسب شخصية.
4. استغلال المسؤولين في السلطة التشريعية للمناصب العامة لتحقيق مكاسب شخصية.



تجاوز السلطات الحكومية للصلاحيات المخولة لها

1. فعالية رقابة السلطة التشريعية على الحكومة.
2. فعالية رقابة السلطة القضائية على الحكومة.
3. فعالية رقابة جهات التدقيق المستقلة على الحكومة.
4. محاسبة المسؤولين الحكوميين في حالات تجاوز الصلاحيات.
5. خضوع الحكومة لتدقيق الجهات المستقلة غير الحكومية.
6. خضوع آليسة نقل السلطات للقانون.
7. مدى التزام الأجهزة الجنائية بالقوانين المتعلقة بحقوق المتهمين.



الحقوق الأساسية

1. المساواة وعدم التمييز.
2. ضمان حق الحياة والشعور بالأمن.
3. الالتزام بالقوانين المتعلقة بحقوق المتهمين.
4. مستوى الحرية المتاحة للرأي والتعبير.
5. مستوى الحرية المتاحة للمعتقد واختيار الديانة.
6. مدى احترام حقوق الشخصية.
7. مدى احترام حقوق التجمع وإنشاء الجمعيات.
8. مدى احترام حقوق العمال.



شفافية الحكومة

1. علنية القوانين والبيانات الحكومية.
2. الالتزام بمبدأ حق الوصول إلى المعلومات.
3. مستوى المشاركة المدنية.
4. جودة أليسة الشكاوى.



إنفاذ اللوائح التنظيمية

1. فعالية إنفاذ الأنظمة الحكومية.
2. إنفاذ الأنظمة الحكومية دون أن ينجم عنها تداعيات سلبية.
3. مدى سير الإجراءات الحكومية دون تأخير غير مبرر.
4. مدى احترام القوانين في الإجراءات الإدارية.
5. مدى التزام الحكومة بالقوانين المتعلقة بمصادرة الممتلكات.



النظام والأمن

1. مستوى ضبوط الجريمة.
2. مستوى ضبوط النزاعات الداخلية.
3. مدى ابتعاد الناس عن استيفاء الحق بالذات.



العدالة الجنائية

1. فعالية نظام التحقيق الجنائي.
2. مستوى السرعة في سير إجراءات التحقيق الجنائي.
3. فعالية أنظمة الإصلاح والتأهيل في تخفيض مستويات الجريمة.
4. مستوى الحيادية في تطبيق الإجراءات الجنائية.
5. مدى خلو أجهزة العدالة الجنائية من الفساد.
6. مدى تعرض أجهزة العدالة الجنائية للتدخل الحكومي.



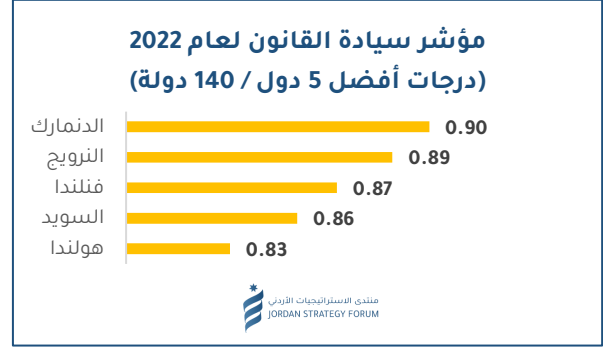
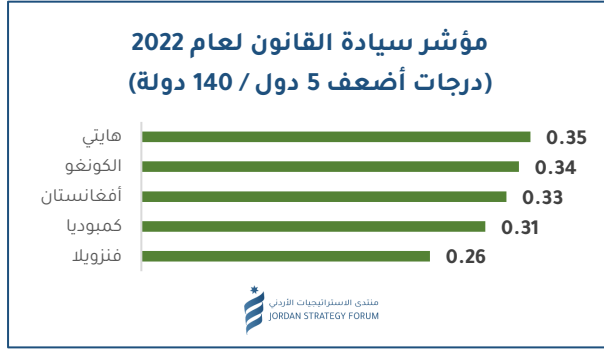
العدالة المدنية

1. إمكانية وصول الناس للعدالة المدنية وتحقق التكاليف.
2. مستوى الحيادية في أجهزة العدالة المدنية.
3. مدى خلو أجهزة العدالة المدنية من الفساد.
4. مدى تعرض أجهزة العدالة المدنية للتدخل الحكومي.
5. مدى سير الإجراءات في أجهزة العدالة المدنية دون تأخير غير مبرر.
6. فعالية إنفاذ العدالة المدنية المدنية.
7. إمكانية حمل النزاعات بنزاهة وفعالية.

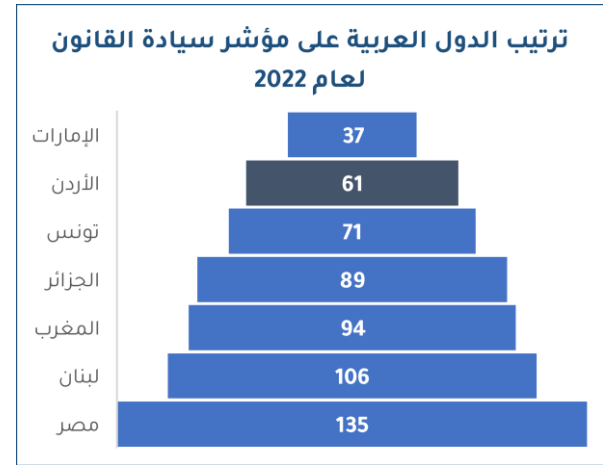
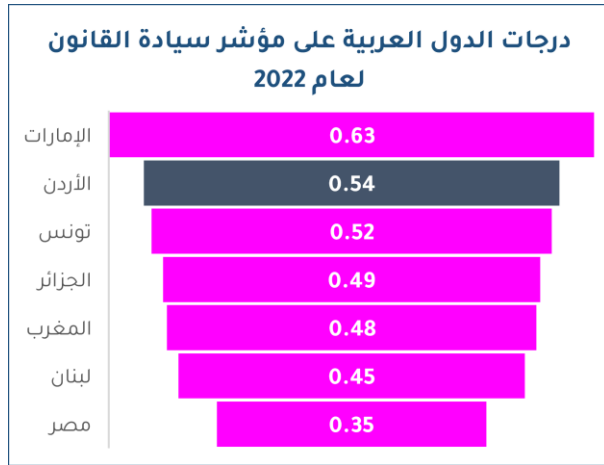
3. مؤشر سيادة القانون لعام 2022: بعض المشاهدات

يقوم مؤشر سيادة القانون بتقييم أداء 140 دولة وبدرجة من 0 - 1، وذلك بناءً على نتائج استطلاع شمل 154,000 أسرة و3,600 ممارس وخبير قانوني في الدول التي شملها المؤشر. وعليه، تعكس نتائج هذا الاستطلاع مستوى فعالية والتزام الدول بسيادة القانون. وفي هذا السياق، يورد منتدى الاستراتيجيات الأردني أدناه بعض المشاهدات حول نتائج المؤشر لعام 2022.

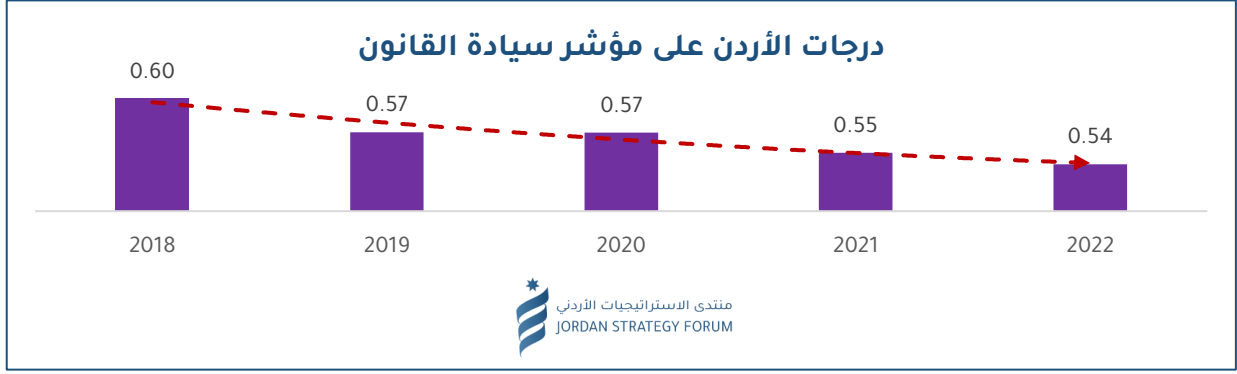
1. كانت **الدنمارك الدولة ذات الأداء الأفضل** وبدرجة كلية بلغت 0.90 / 1، في حين كانت فنزويلا الدولة ذات الأداء الأضعف وبدرجة كلية بلغت 0.26 / 1.



2. كانت الإمارات الدولة ذات الأداء الأفضل عربيًا وبدرجة كلية بلغت 0.63 / 1، وبترتيب عالمي بلغ 37 / 140. في حين **حقق أداء الأردن، المرتبة الثانية من بين 7 دول عربية**، وقد حصل على درجة كلية بلغت 0.54 / 1، وترتيب عالمي بلغ 61 / 140.



3. رغم أن أداء الأردن كان جيدًا عند مقارنته مع الدول العربية على المؤشر، إلا أن أدائه قد تراجع عبر الزمن، حيث انخفضت درجته الكلية من 0.60 / 1 في عام 2018 إلى 0.54 / 1 في عام 2022.

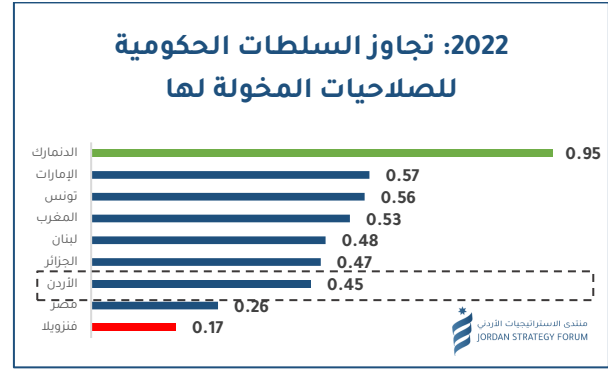
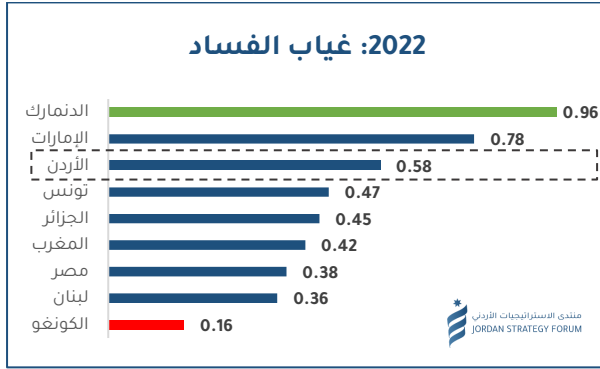


4. وفيما يخص أداء الأردن على محاور المؤشر، فقد كان أداء الأردن الأفضل في محور النظام والأمن ودرجة بلغت 1 / 0.76. أما بالنسبة لأداء الأردن الأضعف، فقد كان أداءه الأضعف في محور شفافية الحكومة ودرجة بلغت 1 / 0.38.

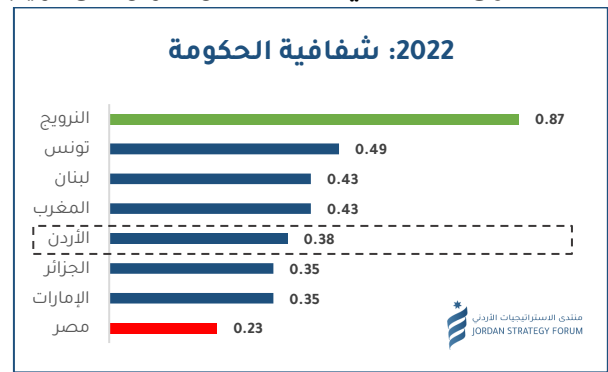
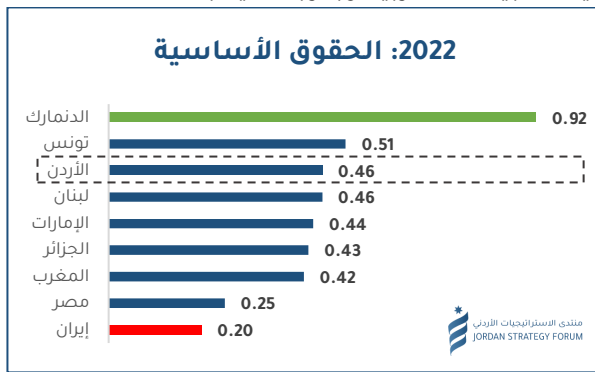


وفي إطار جميع ما هو مذكور أعلاه، لا بد من تحديد مواطن الخلل والعمل على تحسينها، وذلك من خلال النظر في أداء الأردن على كل محور من محاور المؤشر الثمانية ومقارنته مع أداء الدول العربية السبعة في المؤشر، إضافةً إلى الدول ذات الأداء والأفضل والأضعف بحسب كل محور.

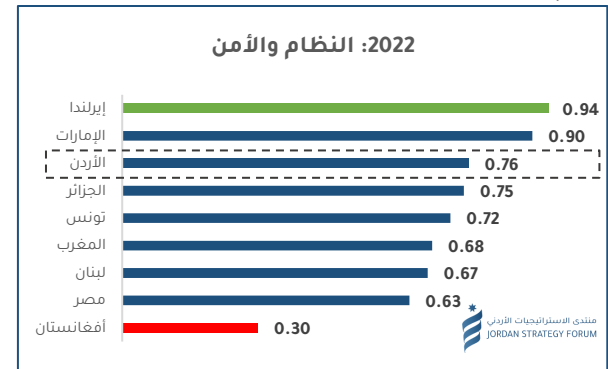
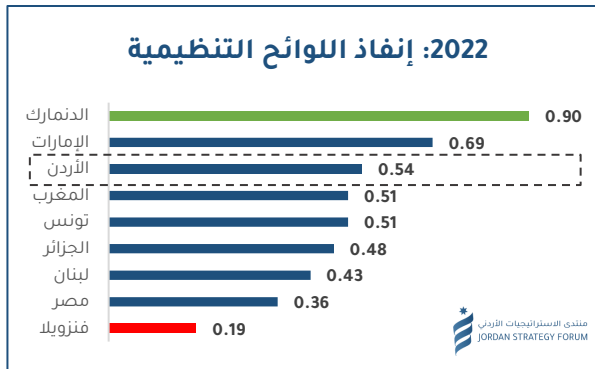
1. في محور تجاوز السلطات الحكومية للصلاحيات المخولة لها، حصل الأردن على ترتيب متأخر 6 / 7 ما بين الدول العربية، ودرجة كلية بلغت 1 / 0.45 بين الدول المشاركة. أما في محور غياب الفساد، فقد حصل الأردن على ترتيب جيد نسبياً 2 / 7 على المستوى العربي، ودرجة كلية بلغت 1 / 0.58 عالمياً.



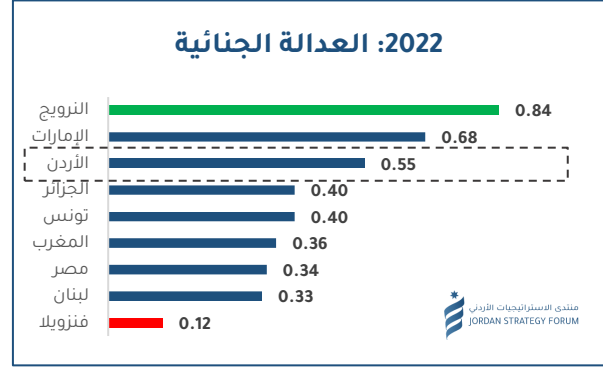
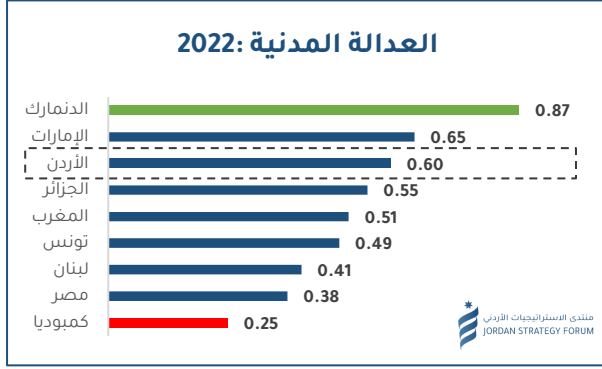
2. **في محور شفافية الحكومة،** حصل الأردن على ترتيب متواضع بين الدول العربية 7/4، وبدرجة كلية بلغت 1/0.38. ولا بد من التنويه هنا بأن مرتبة مصر كانت الأضعف عربياً وعالمياً على هذا المؤشر. **أما في محور الحقوق الأساسية،** فقد حصل الأردن على ترتيب جيد نسبياً 7/2 عربياً، وبدرجة كلية بلغت 1/0.46.



3. **في محور النظام والأمن،** حصل الأردن على ترتيب جيد 7/2 بين الدول العربية، وبدرجة بلغت 1/0.76 عالمياً. وكذلك الحال في **محور إنفاذ اللوائح التنظيمية،** حيث حصل الأردن على ترتيب 7/2 عربياً، وبدرجة بلغت 1/0.54.



4. **وقد كانت مرتبة الأردن جيدة نسبياً في محور العدالة المدنية،** حيث حصل الأردن على ترتيب 7/2 وبدرجة بلغت 1/0.60. وكذلك الحال في **محور العدالة الجنائية،** فقد حصل الأردن على ترتيب 7/2، وبدرجة بلغت 1/0.55.



بايجاز، عند مقارنة أداء الأردن مع أداء الدول العربية والدول ذات الأداء الأفضل والأضعف على مؤشر سيادة القانون للعام 2022، تبيّن أن أداء الأردن كان جيداً في مجموعة من المحاور وهي: غياب الفساد، والحقوق الأساسية، والنظام والأمن، وإنفاذ اللوائح التنظيمية، والعدالة المدنية، والعدالة الجنائية. في حين جاء أداء الأردن ضعيفاً في محوري: تجاوز السلطات الحكومية للصلاحيات المخولة لها، وشفافية الحكومة. وتجدر الإشارة بأن الدول العربية بالعموم كانت متأخرة بشكل ملفت في مؤشرات تجاوز السلطة الحكومية للصلاحيات المخولة لها، والحقوق الأساسية، وشفافية الحكومة. بينما جاء ترتيب الدول العربية على مؤشر النظام والأمن جيد نسبياً مقارنة بأداء دول العالم.

ولتحسين أداء الأردن في هذين المحورين، لا بد من النظر إلى مضمونهما: حيث يتضمن **محور تجاوز السلطات الحكومية للصلاحيات المخولة لها** مدى التزام المسؤولين الحكوميين بالدستور، والقانون، والسياسات المؤسسية على حد سواء. إذ يتم من خلال هذه المعايير تحديد سلطات المسؤولين في الحكومة ومساءلتهم من قبل الجهات المخولة بالتدقيق والرقابة والمساءلة، وقد تكون هذه الجهات مستقلة حكومية، أو غير حكومية مثل الصحافة وغيرها.

في حين ينظر محور **شفافية الحكومة** إلى مدى مشاركة الحكومة بالمعلومات للأفراد. ويشمل أيضا تمكين الأفراد بتوفير الأدوات اللازمة للمساءلة لغايات تعزيز مشاركة المواطنين في مداولات السياسة العامة. ويقيس هذا المحور أيضًا، مدى نشر الحكومة للقوانين الأساسية والمعلومات المتعلقة بالحقوق القانونية وجودتها.

ويؤشر هذا المضمون إلى ضرورة انفتاح الحكومة على المواطنين من خلال إتاحة المعلومات، ونشرها دوريًا، واشراكهم في وضع السياسات العامة. بالإضافة إلى أهمية الانفتاح على الجهات الرقابية المختلفة، والتعاون معها لتعزيز سيادة القانون.



منتدى الاستراتيجيات الأردني
JORDAN STRATEGY FORUM

www.jsf.org

www.jsf.org  /JordanStrategyForumJSF  @JSFJordan